**المحور الثامن: نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد.**

تتعدد التجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد وتعد بعضها ناجحة إلى حد بعيد في الحد من ظواهر الفساد داخل هذه البلدان، إذ أنه من المفيد عرض بعض هذه النماذج قصد الاستفادة منها، وأخذ بعض الدروس والعبر، ومحاولة تطويع بعضها مع البيئة الداخلية لبعض الدول بما يتماشى مع مجتمعاتها وعاداتها وأنظمتها وقوانينها، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تجارب كلٍ من دولة ماليزيا والاردن وسنغافورة في مجال مكافحة ظواهر الفساد .

**أولاً: التجربة الماليزية في مكافحة الفساد**

تعتبر ماليزيا من بين الدول الناجحة بشكلٍ كبير في مكافحة الفساد والحد منه، وهي تحتل المراتب متقدمة بين الدول النامية الأقل فسادًا والأكثر نزاهة وشفافية، حسب منظمة الشفافية العالمية التي تعدُ تقارير سنوية حول النزاهة والشفافية في دول العالم.

وتشغل التجربة الماليزية بال الكثير من المهتمين بملف التغيير والنهضة في العالمين العربي والإسلامي وفي بقية دول العالم، كما يراها الكثيرون نموذجًا يحتذى به في مجال التطوير والتنمية، وفي مجال مكافحة الفساد، خاصة في الجانب المؤسساتي الذي اعتمدت عليه ماليزيا في مسار مكافحتها لفساد، ودعم مبادئ الشفافية .

بدأت ماليزيا مسار دعم الشفافية ومكافحة الفساد مبكرًا، وحتى قبل مرحلة التحرر من الاستعمار البريطاني، ففي عام 1950 أنشأت الحكومة الاستعمارية "لجنة تايلور" لكشف ورصد الفساد في مساحة الخدمة العامة بالدولة الماليزية، وخلصت اللجنة عام 1955 إلى أنَّ ممارسة الرشوة وغيرها من أشكال الفساد في جميع الإدارات الضعيفة الموجودة بهيكل الدولة الإداري لابد من مواجهته، بمنظومة أكثر منهجية لإحداث تطور حقيقي في عملية التنمية بماليزيا، ومنذ هذا التاريخ ومع التطور السياسي الحادث في بنية الدولة الماليزية التي تم بناؤها من اتحاد جزر مختلفة كان العمل على تأسيس منظومة المقاومة لفساد هو الشغل الشاغل لحكوماتها[[1]](#footnote-2).

طورت الحكومة الماليزية مجموعة من الأنظمة الإدارية لكبح الفساد ومحاربته، وكان من بينها تقليل الإجراءات الإدارية إلى الحد الأدنى، واعتماد أسلوب إنهاء المعاملة من خلال إجراء واحد، كما كان هناك اهتمام بالانضباط الوظيفي، بما في ذلك التزام الموظفين بتوقيع دخولهم وخروجهم من العمل، وبوضع إشارة على صدورهم تعرف بأسمائهم، وعدم استثناء أي شخص بما في ذلك القضاة والوزراء، وحتى رئيس الوزراء نفسه.

وفي سنة 1993 دخل قانون الموظفين العامين (موظفي الخدمة المدنية) حيز التنفيذ، تبعه سنة 1994 قانون أخلاق مهنة القضاء، ثم أجيز سنة 1995 قانون أخلاق العمل في الإدارات والمؤسسات، وفي سنة 1997 أجازت الحكومة قانون منع الفساد وأصبح أهم سلاح بيدها، إذ أعطى صلاحيات واسعة لوكالة مكافحة الفساد وأصبح أولئك الذين لا يستطيعون تبرير وجود أموال أو ممتلكات معينة في حوزتهم، عرضة للمحاكمة ومصادرة أموالهم (تطبيقًا لمبدأ من أين لك هذا).

وتوسعت مهمة وكالة مكافحة الفساد لتغطي اختبار سلامة الإجراءات ودقتها في المؤسسات الحكومية، وإعطاء التوجيهات والنصائح لمن يحتاجها، ونشر ثقافة منع الفساد وتجنيد الرأي العام ضده

وكانت الاستراتيجيات الحكومية الماليزية في مكافحة الفساد من خلال إتباع عدة أطر قانونية ومؤسساتية، إضافة إلى الاستعانة ببعض منظمات المجتمع المدني والإعلام، فهي إستراتيجية تشاركية اعتمدت على الأتي[[2]](#footnote-3):

**1-الاستراتيجيات الحكومية الماليزية في مكافحة الفساد:**

اتبعت حكومة ماليزيا عدة استراتيجيات حكومية لمكافحة الفساد، منها ما أطلق عليه رئيس الوزراء السابق "عبد الله بدوي" في الملايو بالخطة الوطنية للنزاهة في ماليزيا عام 2004، وقد حدَّدت هذه الخطة خمسة أهداف رئيسية تشمل:

* الحد من الفساد.
* الحد من سوء استخدام السلطة.
* زيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة.
* تعزيز حوكمة الشركات.
* تنظيم ندوات وورش عمل للمواطنين والشركات بهدف التوعية وتشجيع المشاركة في أعمال مكافحة الفساد من طرف الجميع.

**2-منظومة التشريعات الماليزية لمكافحة الفساد:**

كان تشريع ماليزيا لقانون مكافحة الفساد سنة 1998 أهم وسيلة قانونية في محاربة الحكومة للفساد، حيث كانت ماليزيا قد أسست في السابق وكالة مكافحة الفساد وحددت الجرائم والعقوبات المتعلقة بالفساد في القطاع العام والخاص، بما فيها الرشوة الإيجابية والسلبية، ومحاولة الفساد وسوء استغلال المنصب، والفساد من خلال الوكلاء والعملاء داخل المؤسسات والفساد في مجال المشتريات العامة، والفساد الانتخابي.

كما يحرم قانون مكافحة غسيل الأموال لعام 2001 غسل الأموال، ويتضمن أحكامًا خاصة بتجميد الممتلكات والأصول والأموال التي تم الحصول عليها من خلال الفساد، ومع ذلك في ديسمبر 2008 عرضت الحكومة على البرلمان مشروع قانون جديد ومتطور لمكافحة الفساد يسمى قانون هيأة مكافحة الفساد الماليزية، الذي صدر في يناير 2009 وألغى قانون مكافحة الفساد القديم الذي صدر عام 1998، فضلاً عن إلغاء الهيكل ووجود "وكالة مكافحة الفساد"، والتي عوضتها "هيأة مكافحة الفساد الماليزية".

ويهدف مشروع قانون 2009 على وجه الخصوص إلى تقوية هيأة مكافحة الفساد لمحاربة نظام المحسوبية السياسية، حيث يتم محاباة رجال الأعمال الماليزيين ذوي الصلات الجيدة في الحصول على العقود الحكومية، حيث يوجب هذا القانون الإبلاغ عن أي معاملة تنطوي على رشوة، ويحرم الامتناع عن أداء هذا الواجب، ولا يجيز تقديم الإكراميات في أي مهنة أو مناسبة اجتماعية معينة للموظفين، كما عرضت الحكومة مشروعي قانونين جديدين بشأن القضاة، وهما قانون أخلاقيات القضاة لعام 2008 لتأديب القضاة الذين ينتهكون قانون آداب مهنة القضاء، وكذلك مشروع قانون لجنة التعيينات القضائية لعام 2008 لاختيار القضاة بشكلٍ شفاف، وفي افريل 2010 صدر قانون جديد لحماية المبلغين عن الفساد، وذلك لحماية المبلغين من الوقوع تحت طائلة القانون، ودخل القانون حيز التنفيذ في ديسمبر من العام نفسه.

واتخذ البدوي خطوات لتشكيل حكومة أكثر انفتاحًا وخضوعًا للمساءلة، ثمَّ قرَّر في مارس2008 أنَّه يتعين على جميع وزراء ونواب وزراء الدولة أن يعلنوا على الملأ عن ذممهم المالية مرتين خلال مدة الخمس سنوات، وفرض المسؤولية لهيئة مكافحة الفساد الماليزية لوضع نماذج عملية إعلانية الذمم المالية،ولم يتمكن البدوي من تطبيق هذا الإجراء بسبب تلقيه مقاومة شديدة من بعض الوزراء الذين اعتبروه إجراء يمس بخصوصيات الأشخاص، ولكن حاليًا يعلن الوزراء عن ذممهم المالية لرئيس الوزراء على أساس سنوي وليس للجمهور، لكن هذا الأمر لم يمنع رئيس هيأة مكافحة الفساد الماليزية على حمل أعضاء الحكومة على جعل ذممهم المالية متاحة للجمهور.

**ثانيا:التجربة الأردنية في مكافحة الفساد.**

عكست تصريحات العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وتأكيداته أنَّه لا أحد فوق القانون ولا حصانة لأي أحد، وما تبعها من توقيف شخصيات أردنية نافذة على ذمة قضايا فساد بداية حرب يشنها الأردن على الفساد والمفسدين بجدية كانت لافتة لدى المواطنين الأردنيين والمراقبين على حدٍ سواء.

وحملت توجيهات العاهل الأردني لرؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وممثلي المؤسسات الرقابية وعدد من مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بالعمل الجاد لتحقيق العدالة للجميع، وتحويل الفاسدين إلى القضاء دون أي تردد أو محاباة.

رسالة سياسية واضحة تعكس إرادة سياسية صريحة من رأس النظام ببدء حرب شاملة بلا هوادة على الفساد والفاسدين تتطلب بحسب المراقبين التعاون والتنسيق بين جميع المؤسسات الرقابية وتفعيل أنظمة المساءلة على أسس شفافة ونزيهة وموضوعية ووفق أفضل المعايير والممارسات الدولية.

**إنجازات الأردن في مكافحة الفساد[[3]](#footnote-4):**

**1/على صعيد التدابير الوقائية والسياسات والاستراتيجيات لإصلاح القطاع العام ومكافحة الفساد:**

1. تناول التقرير إجراءات تحسين الخدمات الحكومية، من خلال استحداث وزارة تطوير القطاع العام، حيث أقرت نظام لتحسين الخدمات الحكومية ، إعداد مشروع إنشاء دراسات الخدمات الحكومية..
2. وفي مجال إدارة الموارد البشرية فقد تم تطوير سياسات فعالة وآليات وإجراءات عمل مبسطة ومعلنة وموثقة تشمل جميع العمليات المتعلقة بإدارة وتنمية الموارد البشرية، إعداد نظام جديد للخدمة المدنية، إقرار مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات الوظيفة العام.
3. تضمن التقرير آليات إعادة هيكلة الجهاز الحكومي والمستندة إلى إقرار وثيقة السياسات الحكومية لإصلاح القطاع العام والخطة الإستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع العام بهدف الوصول إلى جهاز حكومي يعمل بكفاءة وفاعلية، مراجعة وإعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية بشكلٍ يتسم بالبساطة والشفافية وتحديد واضح للأدوار والمهام ويقضي على البيروقراطية والازدواجية والتداخل في تنفيذ الأعمال.
4. ومن الآليات التي استخدمت لمكافحة الفساد توثيق إجراءات العمل داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية والأوصاف الوظيفية ونشرها بما يعزّز مبادئ الشفافية وضمان انسجام مؤهلات شاغلي الوظائف مع الأوصاف الوظيفية والموائمة بين الموازنات والمخصصات والأهداف والبرامج وتعزيز عمليات الرقابة المالية. ومن الإجراءات التي تضمنّها التقرير: إعداد مشروع قانون ديوان المظالم بهدف توفير مرجعية للمواطنين لطرح مشاكلهم وهمومهم من خلال تلقي الديوان ومعالجة شكاوى وتظلمات المواطنين.

**2/على صعيد المبادرات والمشاريع التطويرية:**

تعمل الحكومة على تحويل مخرجات تقارير ديوان المحاسبة إلى إصلاح مؤسسي بهدف تجسير الفجوات وإلغاء فرص واحتمالات حدوث انحرافات مالية وإدارية.

1. كما تطرق التقرير إلى الجهود التي تبذلها مديرية مكافحة الفساد التي أنشأت في عام 1996، التي ترتبط مباشرة بدائرة المخابرات العامة، وتتولى متابعة قضايا الفساد المالي والإداري في القطاعين العام والخاص.
2. تماشيًا مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صدرت الإرادة الملكية لتشكيل هيأة خاصة لمكافحة الفساد، وقد تم إقرار قانونها من قبل مجلس الأمة.
3. و حول الرقابة الإدارية المالية،اشتمل التقرير على الأدوار والمهام التي يقوم بها ديوان المحاسبة في الوقاية من الفساد، سواءً يتعلق بالرقابة القانونية أو المحاسبية أو الفنية ورقابة الأداء والرقابة الإدارية والرقابة على البيئة التشريعية بالإضافة إلى دوره الرقابي.
4. وتناول التقرير دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمراقبة على أعمال البنوك من خلال استعراض الإجراءات التشريعية والإدارية.
5. وتضمن دور مجلس الأمة في عملية الرقابة والذي نصَّ عليها الدستور الأردني.
6. احتوى التقرير على الالتزامات التشريعية المتعلقة بالتجريم وإنفاذ القانون، حيث اشتمل على جميع القوانين وأبرزها قانون الجرائم الاقتصادية وإشهار الذمة المالية، وغسل أموال الشركات.

**3/على صعيد القضاء:**

والذي شهد خلال الفترة الأخيرة جهودًا لتطويره بهدف تعزيز الاستقلالية والقدرة المؤسسية وتامين الأنظمة والكوادر وتأمين الخدمات والدعم الفعّال لجميع الشركاء في عملية التقاضي لتعزيز قدرة كلٍ منهم، وتضمّن التقرير تفصيلاً عن دور الجهاز الإداري والقضائي**:**

1. وأشار إلى أحد عشر محورًا تمَّ تبنيهم لتطوير القضاء والتي تركّزت على تعزيز النزاهة والاستقلال القضائي، تطوير كفاءة الجهاز القضائي وقابلية الاعتماد عليه، تعزيز التفتيش والرقابة والبنية التحتية للمحاكم، بناء القدرة المؤسسية لوزارة العدل، حوسبة وظائف الوزارة والمحاكم، تطوير الموارد البشرية من القضاة وأعوانهم، رفع كفاءة الخدمات التي تقدمها مختلف الدوائر ذوات العلاقات مع الشركاء المعنيين مثل نقابة المحامين وكليات الحقوق، وأخيرًا المراجعة المستمرة للتشريعات.
2. واشتمل التقرير على جزءٍ خاص يتعلق بالتعاون القضائي الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد.

**4/مدى التزام الأردن بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد:**

أصدرت هيأة مكافحة الفساد في الأردن تقريرًا بتاريخ 6/9/2011 يوضّح التزام الأردن من الهيأة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الموقعة لمكافحة الفساد، وفيما يلي أهم ما ورد به:

* بتاريخ 9/12/2003 وقعت المملكة الأردنية الهاشمية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتمت المصادقة عليها بعد مرورها بكافة مراحلها الدستورية بموجب قانون تصديق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد رقم (28) لسنة 2004، وتم إيداع التصديق على هذه الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 24 شباط 2005.
* وبتاريخ 13/11/2006 أقر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الثالثة التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة آلية لاستعراض تنفيذ الدول والتزامها بأحكام الاتفاقية بهدف تقديم المساعدات التقنية للدول الأطراف، وتمكينها من التنفيذ الأمثل لأحكام الاتفاقية، بحيث يتم من خلال المراجعة تزويد مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات عن التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول لتنفيذ الاتفاقية والصعوبات التي تواجهها للقيام بذلك، وهذا بدوره سينعكس إيجابًا على تشجيع وتسيير التعاون الدولي لمنع الفساد ومكافحته، كما يهدف الاستعراض إلى تعزيز التعاون بين الدول في مجال استرداد الأموال المتحصلة عن أفعال الفساد.
* **ثالثا: تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد.**

تعد سنغافورة من دول جنوب شرقي آسيا التي حققت المعجزة الآسيوية من خلال ما شهده اقتصادها من نمو سريع أدّى إلى ازدهار اقتصادي وتنمية كان للدولة الدور البارز فيها، والداعم للقطاع الخاص الذي بنى دعائم هذه التنمية.

وما كان لهذا أن يحدث لولا إدراك الدولة لأهمية التخلص من كل ما يمكن أن يؤخر هذا التقدم والازدهار، فكان من أولى أولوياتها هو تخفيض الفساد الإداري والمالي إلى أدنى حدٍ ممكن، الأمر الذي ترك تأثيرات إيجابية ملموسة قادت الدولة إلى مرتبات أعلى في المنافسة الدولية. وسنتطرق فيما يلي إلى حجم هذه الظاهرة والأسباب التي أدت إلى انخفاضها وتأثيرات هذا الانخفاض وما هي المعالجة التي أوصلت سنغافورة إلى المستويات العليا في مكافحة الفساد.

**أولاً: حجم الظاهرة**

تقع سنغافورة في جزيرة على قمة شبه جزيرة الملايا، بين المحيط الهندي غربًا وبحر جنوب الصين شرقًا، وتشغل عددًا من الجزر أكبرها جزيرة سنغافورة، إذ تتمتع بموقعٍ جغرافي متميز مستفيدة منه كوسيط بين مجموعة دول جنوب شرق آسيا والعالم الخارجي، إذ يعدُ ميناء سنغافورة الميناء الأول في العالم فيما يتعلق بعمليات تموين وخدمة السفن، وبلغ عدد سكانها عام 2006 (3.38) مليون نسمة،في حين تبلغ مساحتها (618) كلم2.

وتعدُ سنغافورة إحدى دول المعجزة الاقتصادية الآسيوية التي بلغ فيها الفساد الإداري والمالي مستويات ضعيفة، نتيجة اتخاذ الدولة الخطوات الإيجابية الفعّالة في مكافحته، ولمعرفة حقيقة حجم الفساد الإداري والمالي فيها أوضحت استطلاعات منظمة الشفافية الدولية لعام 1995 أنَّ سنغافورة احتلت المرتبة 7 من أصل 54 دولة وبدرجة 9.26، وفي عام 1996 حصلت على المرتبة 7 أيضًا من أصل 54 دولة وبدرجة 8.80، ثم تقدمت نقطتين في عام 2003 لتحتل المرتبة 5 من أصل 133 وبدرجة 9.4، الأمر الذي جعلها من أحسن دول العالم في مقياس الفساد[[4]](#footnote-5).

وجاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2006 أنَّ سنغافورة حافظة على المرتبة 5 من أصل 163 دولة، وصنفها التقرير ضمن الدول التي حصلت على أحسن درجات مكافحة الفساد.

وفيما تعد سنغافورة من الدول التي لا تتمتع بموارد طبيعية إلاَّ أنَّها تعد إحدى الدول الصناعية التي حققت درجات مرتفعة في مكافحة الفساد، رغم ذلك فهي لا تخلو تمامًا من ممارساته التي أخذت فيها منحى آخر، حيث شهد القطاع الخاص قضايا فساد وإفساد من خلال القيام بعمليات غير مشروعة في تعامله مع الدول الفقيرة، إذ تم دفع رشاوى إلى جهات رسمية وغير رسمية في تلك الدول التي تغيب فيها سلطة القانون ويضعف القضاء ولا يكترث أو لا يهتم فيها المواطنون بالفساد ومقاومته وتغدو ممارساته أمرًا طبيعيًا، ممَّا أدَّى إلى تعزيز الفساد فيها، إلاَّ أنَّ ذلك لا يعني بالضرورة أنَّ كل شركات ومؤسسات القطاع الخاص والإدارات الحكومية تمارس الفساد في تعاملاتها، فهناك أيضًا شركات وإدارات حكومية ومؤسساتها تحافظ على مبادئ تحرض على مقاومة الفساد وممارساته غير الشرعية وتتقيد بها.

وعليه نرى أنَّ حجم الفساد الإداري والمالي أخذ بالانخفاض مع مرور الزمن، وعلى الرغم من وجود بعض التجاوزات التي تقوم بها الشركات الخاصة (القطاع الخاص) إلاَّ أنَّها تبدو بسيطة بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول الأخرى، وباعتقادنا أنَّها نابعة من وجود التنافس على السواق الخارجية التي تتواجد في أغلب الأحيان في دول تكاد تكون الرشوة فيها أمًا طبيعيًا.

**ثانيًا: أسباب انخفاض الظاهرة**

إنَّ من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض حجم الفساد الإداري والمالي في سنغافورة هي[[5]](#footnote-6):

1. **الأسباب السياسية**: وتتمثل يالآتي:
2. استقرار النظام السياسي.
3. نزاهة الطبقة السياسية.
4. وجود نظام ديمقراطي.
5. الشفافية.
6. الإعانات والمساعدات الحكومية كالعقد الاجتماعي الذي شكل عنصر التوازن والاستقرار الاجتماعي في هذه الدولة، ويتكون من شقين:

* الشق الأول: مشروعات الإسكان الحكومي منخفضة الإيجار والمكفولة لجميع المواطنين.
* الشق الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية وصندوق الحقوق التقاعدية والتي تعدُمن أفضل نظم التامينات في الدول النامية.

1. **الأسباب الاجتماعية: وتشمل:**
2. ثقافة المجتمع وتماسكه.
3. إشاعة السلوك التعاوني.
4. وجود منظومة القيم والمبادئ المناهضة للفساد والتي تترجم إلى قوانين يلتزم بها جميع الأفراد.
5. الاهتمام بالتعليم (كمًا ونوعًا)، ممَّا خلف تراكمًا رأسماليًا بشريًا في فترة قصيرة ، إذ بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1997 (3%).

وقد لعبت القوانين المرافقة لاستراتيجية مكافحة الفساد دورا مهما في تحقيق اهداف هذه الاستراتيجية وفي هذا يعبر “محمد علي” نائب رئيس مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد (CPIB) وهو الوكالة الوطنية الرسمية المخولة بمتابعة كل مظاهر الفساد ومقرها في مجلس الوزراء ولها صلاحيات تتجاوز الوزير نفسه، يقول أن الإستراتيجية نجحت بفعل عدة عناصر أهمها:

* **تشريعات قانونية ضد الفساد:** عبر تشديد العقوبة وتوسيع دائرة المساءلة القانونية.
* **تنظيمات إدارية ضد الفساد:** مثل تسهيل الإجراءات الإدارية، وسد الثغرات التي تؤدي إلى التعسف في استغلال المنصب، ومراجعة رواتب موظفي القطاع العام حتى تتناسب مع مستويات المعيشة، ووضع شروط لإلغاء العقود مع مقدمي الخدمة حتى في وقت لاحق في حالة اكتشفت أن العقد تم تنفيذه بناء على محسوبية او تفضيل غير قانوني.
* **مخططات وقائية ضد الفساد:** حيث يحظر على موظفي القطاع العام ان يكون خاضع لظرف مالي لأي شخص يتعامل معه، كما يتم الإعلان عن الأصول التي يملكها الموظف الحكومي أثناء تعيينه وفي كل سنة، كما يحظر عليه القيام بأي عمل موازي أو الانخراط في نشاط بيع أو شراء مادام موظفا في الجهاز الحكومي. وهذه المتابعة كما تخص القطاع العام فإنها تخص أيضا القطاع الخاص حيث يملك مكتب التحقيقات صلاحيات متابعة مظاهر الفساد حتى في القطاع الخاص.

1. باديس بوسعيود. مرجع سابق.ص130. [↑](#footnote-ref-2)
2. نفس المرجع.ص132. [↑](#footnote-ref-3)
3. نعيم إبراهيم الظاهر.إدارة الفساد.عالم الكتب الحديث.اربد.2013.ص218. [↑](#footnote-ref-4)
4. هاشم الشمري.الفساد الإداري و المالي.دار اليازوري.عمان.2011.ص199. [↑](#footnote-ref-5)
5. نفس المرجع. ص204. [↑](#footnote-ref-6)